طارق متري(*)

بظلِّ أوضاعنا المضطربةِ في غير بلدٍ عربيٍّ، تبدو انقساماتنا الحاضرة، على اختلاف مسبِّباتِها، تعبيرًا عن الضيقِ بالتنوُّع وتغليبًا للفصل بين المتنوعين عِوضَ الوصلِ بينهم في دولة الحقِّ ومجتمعِ المواطن المنشودَين.

والفصلُ هذا ليس بين الجماعاتِ التاريخيةِ، من طوائف ومذاهب فحسبُ، بل بين أبناءِ هذه الجماعاتِ نفسِها.

ولعل إعادةَ تشكيلِ الهُوِيَّاتِ وممارسةَ السياسةِ على أساسِها، فيما الصراع على السلطةِ والاستحواذِ على الدولةِ أو بقاياها يبلغ أَشُدَّه -تجعلُ من الاختلافِ مفسدةً، ومن التنوعِ مدعاةً للفرقةِ والتنابذِ.

ونشهد ذلك رغم مواصلةِ التغني بالتنوعِ مصدر اعتزازٍ بحضارتنا التي استوعبت المتنوعين، وفتحت مجالات واسعة أمام العيشِ معًا بسلام، والاعتراف بالاختلافِ والإقرارِ الضمنيِّ بالحقِّ فيه.

ومما لا شكَّ فيه أن التنازعَ باسمِ الهُوِيَّاتِ على درجةٍ بالغةٍ من التعقيدِ، فنحنُ نتأرجحُ بين مصالحة هُوِيَّاتِنا المتنوعةِ أو إشهار الواحدة ونفي أخرياتها.

والنزعةُ الأخيرةُ التي تكاد تسودُ حين تحتدمُ الخلافاتُ ليست موروثةً مِثلَ ما هي نتاجُ الحداثةِ المأزومةِ في مجتمعاتِنا، وهي تتأثَّر -وإن بنسب متفاوتة- بما يشهده عالمُ اليوم، في مناطق وبلدان كثيرة، فإزاء العولمةِ الثقافيةِ التي تجرُّها عربةُ العولمةِ الاقتصاديةِ وتدفعُ بالناسِ إلى التماثلِ، يقوى السعيُ الشغوفُ إلى الفرادةِ والتميزِ.

ويسلك هذا السعي أحيانًا طريق تضخيم الفوارق وتوسُّلها في التعبئةِ السياسيةِ، تخويفًا من الآخر المختلفِ أو عداءً له.

ويجنح تأكيدُ الذات الفردية أو الجمعية إلى العنفِ، لا سيما حيث تضعف روابط المواطنة وتتراجع المساواةُ في دولةِ الحقِّ.

في هذا السياق، لا يمكنُ فصلُ سؤالِ الحريةِ عن مسألةِ احترامِ التنوعِ، وتصعب بالوقت نفسه إزالة نوع من التوتّر بينهما.

وإذا ما خصَّصنا الحرياتِ الدينيَّةَ بالبحث، نرى أنها -ومن حيث حرية العبادة- لا تثير مشكلاتٍ غيرَ قابلةٍ للمعالجة، أما حريةُ الضميرِ فتثير أحيانًا حساسيات مصدرُها ثقافةٌ جمعيةٌ تُعلي الانتماءَ إلى جماعةٍ والانتظامَ فيها فوقَ حريةِ الفردِ، غير أنها بالمقابلِ تتلازمُ برأي الكثيرين مع الحريات الأخرى، كما نصَّ عليه الدستور التونسي الجديد في الفصلِ السادسِ منه والقائل «إنَّ الدولةَ كافلةٌ لحريةِ المعتقدِ والضميرِ وممارسةِ الشعائر الدينية».

وإذا نظرنا إلى ممارسةِ حريةِ الفكرِ في مجال العلاقة بين الجماعات أو داخل الجماعة الدينية والثقافية الواحدةِ، فإننا نرى القطيعةَ والتكفيرَ نقيضًا لارتضاء التنوع والاغتناء به، لكننا نلاحظ بالوقتِ نفسِه أن رفض منطق القطيعةِ قليلًا ما يستعين بحرية المعتقد والفكر، بل كثيرًا ما ينزع إلى نوعٍ من الصراعِ على امتلاكِ الحقيقةِ.

ويمكن التوتّر أيضًا في ممارسةِ الحريةِ حتىٰ الإساءة إلىٰ مشاعر الآخرين من جهةٍ أولىٰ، والقبول بالضوابط الموضوعة علىٰ الحرياتِ باسم احترام التنوعِ والحفاظ علىٰ السِّلمِ الاجتماعي من جهة أخرىٰ.

مبدئيًا ليس مجردُ التعبير عن الرأي الديني والسلوك الشخصي الخاص أو الموقف حيالَ العاداتِ والأعراف مسًّا بمشاعر أحد، اللهم إلا إذا عرَّفنا تلك المشاعر بشكل فضفاض، يصبحُ السلوكُ مسًّا للمشاعرِ إذا كان موجَّهًا بشكل واضحٍ نحو إهانةِ شخصٍ بالنيلِ من عقيدتِه ومقدساتِه، فبعضُ الدولِ تمنعُ التحريضَ العنصريَّ مثلًا، وما يرافقه من إساءةٍ إلىٰ الآخر المختلف دينيًا أو ثقافيًا، وذلك رغم اعتراضِ القائلين إن المسألةَ تتعلق بحرية رأيٍ غيرِ قابلةٍ للتقييدِ، ولكن دولًا أخرىٰ تُوسِّعُ نطاقَ الإساءةِ إلىٰ المشاعرِ فيصبح الحق في التعبير واختيار نمط الحياة مهددًا.

من نافلة القول أن الإنسان العاقل يأخذ مشاعر الآخرين بالاعتبارِ في تصرفِه وسلوكِه بل يحترمها، وهذه ليست مسألةَ إكراهٍ، بل هي خيارٌ أخلاقيٌّ، ثمَّةَ فرقٌ بين رفضِ الآخرِ، بسبب انتمائه الدينيِّ والثقافي، وحرية التعبير عن الرأي المخالف والنقدي، لكنَّ وعيَ هذا الفرق ليست مسألة نظرية، بل يتعمقُ بفعل التطورِ المستمرِّ نتيجة التوترِ بين الحق في الحريةِ والأوضاعِ القائمة.

ونجد قدرًا من التوتر بين ممارسةِ الحريةِ واحترامِ التنوعِ عند الإفراطِ في محاذرةِ الوقوعِ في النسبوية والتلفيقيةِ.

صحيحٌ أن أهلَ الإيمانِ حريصون على عدم الإنقاصِ من معتقَدِهمِ أو وضع أجزاء منه في مقام النسبيةِ، ويتحفظون على إدخالِ عناصرَ من دينٍ آخر في رؤيتهم الدينية، لكنَّ احترامَ التنوُّعِ بين الجماعات وداخلها يئول إلى حريةِ الاعترافِ بنسبيةِ القراءات التاريخيةِ والتفسيراتِ، وإلى حرية القبول بأن روابط الحياة والتفاعل اليومي تُسهم في التقريب بين المشاعرِ الدينيةِ واللغاتِ التي يتحدثُ بها المؤمنون، بما فيها الاستعارات والكنايات والرموز والسرديات الأدبية والفنية.

غير أن ذلك لا يعني، بأي حالٍ من الأحوال، التسرع أو الخفة في تغليبِ المشتركاتِ على المغايرات، فتخفيض آخرية الآخر باسم الإنسانية الواحدة يُنذر بإلغاءِ الفرادةِ والحق في التميز، بالمقابلِ، يقتضي احترام التنوع، وهو واقع لا مفرَّ منه، إصغاء متبادلًا إلى الآخر يفسِّر نفسه بنفسه.

ويقود هذا الموقف إلى اكتشاف سعةِ التنوعِ، فلا نجد أنفسنا إزاء مواقف متقابلةٍ بل احتمالات متنوعة، تلتقي وتفترق من غير ناحية.

ويتطلب ذلك جهدًا معرفيًّا يُدخل الواحدَ في عالم الخبرة التاريخية والفكر الديني للآخر، وككل جهدٍ معرفي، يترتبُ على القائمين به تعليق الأحكام القيمية ولو لحين.

وبعبارةٍ أخرى، يناقض الجهد المعرفي النزيه الميل نحو القطيعةِ والإدانةِ وإصدار الحكم المُسبَّق بحجةِ الدفاعِ عن صحةِ العقيدةِ وكرامةِ الدين.

فالجهدُ المعرفيُّ، وشرطه الاحترامُ، لا يهدِّد الإيمانَ ولا الجماعة الدينية، مهما أثار من تساؤلات، أما الإيمان والجماعة الدينية الملتزمة به فلم تنتقص من كرامتهما وحيويتهما عبر التاريخ الطويل أسئلةُ السائلين ومعرفةُ الدارسين.

بطبيعةِ الحال، لا أستندُ هاهنا إلى إنسانويَّةٍ كونيَّةٍ ولا دينيةٍ تُخضِعُ الأديانَ لمناهج تحليلية ومعايير واحدة لمقاربة الوقائع، وتنحو نحوَ إسقاطِ خصوصية دِينٍ معيَّنٍ وسياقه التاريخي على آخر، وتُضفي بشكلٍ واعٍ أو غيرِ واعٍ على الخاص صفةَ العام.

لكني أنتقد الغلو في رفض المقارنة التي تُسند عليها المشتركات، ممَّا يوقعُ أصحابَه -في الجوهرانية أي النظر إلى كل جماعة وإلى الأفكار التي تولد في كنفها- بوصفها تجسيدًا أو صورًا متكررة لجوهر أبدي ثابت.

لعل هذه النزعة تترصدنا اليوم، أكثرَ من الأمس، بقوةِ سياساتِ الهُوِيَّةِ الطائفية والمذهبية في غير بلد عربي، وهي تصل بنا إلى سرديات تاريخية متعارضة وتجديد عداواتٍ طُوِيَت صفحتُها، وإيقاظِ مخاوفَ أو صناعتِها، وتصلُ بنا أيضًا إلى التوهم أن لكلِّ جماعةٍ طائفية شخصيةً متجانسةً وطبائعَ تختص بها.

فغالبًا ما توصف الجماعة انطلاقًا من ملاحظة متسرِّعة للتشابهِ بين الأفرادِ المنتمين إليها، فيُنسَبُ إليها حقيقةُ ما فوق التاريخية، ويتطلعُ الواحد عندها إلى جماعتِه فيراها مجملة ومشدودة إلى مثالها، ويجعل من هذه الصورةِ أساسًا للمقارنة مع الجماعة الأخرى، فيصيرُ عندها كلُّ اختلافٍ للآخر عنها بمثابةِ عيبٍ من عيوبهِ،

ويؤدي النظر إلى الأفراد من حيثُ هم أعضاء في جماعة، ولا شيء غير ذلك، إلى تسويغِ محاسبتِهم على أفعالٍ ارتُكِبَت باسم طوائِفهم، وعلى يد المنتمين إليها، حتى ولو كانوا بعيدين عنهم، كما يفترض أصحاب هذه النظرة أن خروجَ البعضِ عن المواقفِ المفترضةِ لطوائِفِهم ليس إلا استثناءً يؤكدُ صحةَ القاعدة.

هناك من يرى المشرقَ العربيَّ على صورة فُسَيفِساءَ، لكنه يقفُ عند حدودِ الطوائفِ، فلا ينظر إلى كلِّ طائفةٍ بوصفِها أيضًا نوعًا من الفُسَيفِساءِ.

لقد غالى الكثيرون، بظلِّ هُزالةِ البِنَى التي تَدعَمُ الهُوِيَّةَ الوطنيَّةَ، في توظيف الرمزياتِ والمشاعرِ الدينيةِ في خدمة الهُوِيَّات الطائفية، وتناسَوا أن الخصوصياتِ الدينيةَ لا تُهدِّد بالضرورةِ الأساسَ الاجتماعيَّ والثقافيَّ المشتركَ للذين يعيشون على أرضٍ واحدةٍ. ولا بد لنا -إذا ما أردنا صونَ العيشِ معًا لمصلحةِ الجميعِ- من درءِ سياساتِ التعصبِ الهُوِيَّاتي، والعملِ من أجل سياساتِ المواطنةِ والمساواةِ وحريةِ الأفرادِ واحترام التَّنوُّع.

القاهرة، فبراير-مارس ٢٠١٧م